

إشكالية كتابة تاريخ القدس في أواخر العصر العثماني

موسى سـ رور

أستاذ مساعد، دائرة التاريخ والآثار، جامعة بيرزيت، فلسطين

الملخص

تحاول الدراسة إلقاء الضوء على أبرز الإشكاليات التي تواجهها كتابة تاريخ القدس في العصر العثماني، وخصوصاً خلال القرن التاسع عشر. فالكتابة حول القدس خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني لا تواجه الإشكاليات والصعوبات نفسها التي تواجهها عملية التأريخ للقرن التاسع عشر؛ حيث شهد تاريخ القدس خلال هذا القرن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية، عقدت مهمة الباحث في دراسته لقضايا تاريخ هذا القرن وإشكالياتها؛ إذ تتطلب دراسة هذه الفترة الرجوع إلى مصادر متنوعة ومتعددة اللغات وغير متوافرة في مكان واحد يسهل الوصول إليه، الأمر الذي يدفع الباحث إلى الاعتماد على بعض هذه المصادر ويستثني مصادر أخرى؛ مما يعرض دراسته إلى الكثير من أوجه النقد. كما تظهر هذه الدراسة تعقيدات التأريخ للقرن التاسع عشر على الرغم من أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تطوراً - كما ونوعاً - في الدراسات حول تلك الفترة، وظهور العديد من الدراسات الأكاديمية الجادة.

لا تهدف هذه الدراسة فقط إلى إلقاء الضوء على طبيعة الدراسات التاريخية المتعلقة بالقدس العثمانية، خاصة تلك التي صدرت في الألفية الثالثة بل تهدف أيضاً - بشكل أساسي - إلى الوقوف على أبرز إشكاليات الكتابة التاريخية المعاصرة حول هذا الموضوع. لا تنبع أهمية هذه المسألة من تحديد إشكالات هذا الموضوع فقط وإنما فتح أيضاً آفاقاً جديدة لكتابة تاريخ القدس في العصر العثماني وفق أسس ومنهجية تتجاوز إشكاليات الكتابة التاريخية المعاصرة، التي سبتم تناولها في هذه الدراسة.

حظيت القدس منذ النكبة عام 1948 باهتمام الباحثين من أكاديميين وسياسيين وصحفيين وغيرهم، وتزايد هذا الاهتمام بعد وقوع القدس الشرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. ويمكن أن نرجع أسباب هذا الاهتمام المتزايد - بالدرجة الأولى - إلى عوامل سياسية تهدف إلى إثبات الحق التاريخي في المدينة المقدسة ونفي كل طرف من أطراف الصراع أي حق تاريخي للآخر في فلسطين. الكتابات التاريخية المتعلقة بالقدس لم تكن تنبع من منطلقات أكاديمية أو منهجية علمية هادفة إلى الكشف عن الحقائق التاريخية. وفي اعتقادي أن الكتابات التاريخية حول القدس الانتدابية سبقت الكتابات التاريخية حول القدس العثمانية، وهذا يعود - بحسب رأيي - إلى التحولات والظروف التي مرت بها فلسطين عامة والقدس خاصة في تلك الفترة، التي ساهمت في ولادة كيان جديد وغريب عن هذه المنطقة وتاريخها المتواصل والمقاومة المتواصلة لهذا الكيان.

وعلى الرغم من أن التأريخ للقدس خلال الحقبة العثمانية 1516-1917 - وبخاصة في القرن التاسع عشر - لم يخل من دوافع سياسية أو دينية فإنه يمكن القول: إن هنالك دوافع أكاديمية وعلمية كانت وراء ذلك؛ حيث شهدت السنوات الثلاثون الماضية اهتماماً ملحوظاً لدراسة القدس العثمانية، تزعمتها نخبة أكاديمية، كان لها الدور الأكاديمي المتميز في التركيز على تلك الحقبة، ومن ثم لفت الانتباه إلى ضرورة البحث فيها، وهنا أشير إلى جهود كل من عبد الكريم رافق (سوريا)⁽¹⁾، ومحمد عدنان البخيت (الأردن)⁽²⁾، وكامل جميل العسلي (فلسطين)⁽³⁾.

ساهم الاهتمام الملحوظ بالتأريخ لفلسطين في العصر العثماني بشكل عام وبالقدس بشكل خاص، في الكشف عن الكثير من المصادر الأولية المهمة التي ساهمت - بدورها - في تجنب الاجترار سعياً للوصول إلى الحقيقة التاريخية بعيداً عن الدوافع السياسية أو الدينية أو الذاتية. وهنا أشير إلى استخدام سجلات المحاكم الشرعية⁽⁴⁾ في الولايات العربية في العهد العثماني، بالإضافة إلى الأرشفة والمصادر العثمانية⁽⁵⁾. كما ساهمت المذكرات والسير الذاتية⁽⁶⁾ وأدب الرحالة العرب والأجانب في الكشف عن الكثير من الجوانب الحياتية في المدينة

المقدسة⁽⁷⁾، وكان للصحافة دور مهم في التأريخ لتلك الحقبة وتوثيق أحداثها.⁽⁸⁾ كما استخدمت الأوراق العائلية كمصدر تاريخي للتأريخ للفترة العثمانية المتأخرة⁽⁹⁾، وهناك أيضاً أرشيف الأديرة والكنائس المسيحية في القدس⁽¹⁰⁾. وفي الآونة الأخيرة تم الرجوع إلى أرشيف القنصليات الأجنبية التي كانت قائمة في فلسطين منذ عام 1838 مثل القنصلية البريطانية، الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، الأمريكية، الروسية، النمساوية، وأيضاً محفوظات الأرشيف الصهيوني⁽¹¹⁾. هذا، بالإضافة إلى استخدام النقوش والعمارة للتأريخ لتلك الفترة⁽¹²⁾. كما لا ننسى في هذا السياق ذكر أهمية كتب التراجم والأعلام مثل كتاب السخاوي⁽¹³⁾، كتاب المحبي⁽¹⁴⁾، كتاب المرادي⁽¹⁵⁾، كتاب الحسيني⁽¹⁶⁾ وكتاب البيطار⁽¹⁷⁾، في التأريخ الاجتماعي والثقافي لتلك الفترة.

ولا تهدف هذه الدراسة فقط إلى إلقاء الضوء على طبيعة الدراسات التاريخية المتعلقة بالقدس العثمانية خاصة تلك التي صدرت في الألفية الثالثة بل تهدف أيضاً - بشكل أساسي - إلى الوقوف على أبرز إشكاليات الكتابة التاريخية المعاصرة حول هذا الموضوع. ولا تنبع أهمية هذه المسألة فقط من تحديد إشكالات هذا الموضوع بل من فتح آفاق جديدة للتأريخ للقدس العثمانية وفق أسس ومنهجية تتجاوز إشكاليات الكتابة التاريخية المعاصرة التي سيتم تناولها في هذه الدراسة.

يمكن أن نحدد أبرز إشكاليات الكتابة في تاريخ القدس العثمانية بما يلي:

- الإشكالية المؤسساتية المتمثلة في غياب الإطار المؤسساتي الذي يرفع ويوجه الكتابة التاريخية في هذا المجال.
- إشكالية الأرشفة الوطنية الفلسطينية.
- الإشكالية اللغوية.
- إشكالية المقولات التاريخية.
- إشكاليات منهجية.

1 - الإشكالية المؤسساتية

تمثل هذه الإشكالية في غياب رؤية واستراتيجية ممنهجة وموجهة لكتابة التاريخ الفلسطيني بشكل عام وتاريخ فلسطين في العصر العثماني على وجه الخصوص. وهذا يعود إلى غياب المعاهد أو المؤسسات البحثية أو مراكز الأبحاث التي تختص بالكتابة التاريخية؛ إذ لا يوجد في الجامعات الفلسطينية أو المعاهد الملحقة بها أقسام خاصة بالبحث التاريخي، وهنا يجب أن نفرق بين أقسام التاريخ في الجامعات الفلسطينية ومعاهد البحث التاريخي؛ فأقسام التاريخ تعنى بالتدريس وليس بالبحث، وإن كان هنالك بحث تاريخي فهو فردي وليس جماعياً ممنهجاً. كما أن الدعم والتفرغ العلمي في جامعاتنا الفلسطينية محدودان إذا ما قورنا بالجامعات الغربية.

إن المعاهد والمراكز البحثية الموجودة في فلسطين - سواء التابعة للجامعات أو المستقلة عنها ولخصوصية المسألة الفلسطينية - تركز وتعنى بقضايا سياسية أو اقتصادية أو حقوقية أو ديمقراطية، ونتيجة لغياب الدعم الحكومي لمثل هذه المؤسسات فإنها تلجأ إلى البحث عن موارد وتمويل خارجيين؛ مما يفقدها استقلالها في اتخاذ القرار وحرية توجهاتها ومنطلقاتها الفكرية. وأذكر هنا - على سبيل المثال - "معهد أبو لغد للدراسات الدولية" في جامعة بيرزيت، الذي يركز على الأبحاث والدراسات التي تتناول فلسطين أو القضية الفلسطينية - خاصة بعد أوسلو - من منظور دولي. أما "مؤسسة مواطن" فهي مؤسسة مستقلة مدعومة من الخارج، تعنى بالأبحاث التي تركز على الديمقراطية والمجتمع المدني الفلسطيني، في حين يختص المركز الفلسطيني للدراسات الاقتصادية "ماس" بدراسة المجتمع المدني من زوايا اقتصادية معاصرة، وتختص "مدار" بالدراسات الإسرائيلية، كما أن مؤسسة "بانوراما" أيضاً مؤسسة بحثية تعنى بدراسة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية الفلسطينية. أما مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت - التي تصدر ثلاث مجلات علمية بالعربية والإنجليزية والفرنسية - فهي تختص بالقضية الفلسطينية في الفترة المعاصرة، خاصة فترة ما بعد أوسلو، وتنبثق عنها مجلة تعنى

بالجوانب التاريخية المتعلقة بالقدس فقط، وهي حوليات القدس، دون تخصيص أو تحديد موضوعات محددة أو حقبة زمنية معينة.

ومن هنا يمكن القول إنه لا توجد مؤسسات بحثية تعنى بالتاريخ الفلسطيني خاصة الفترة العثمانية سواء في الداخل أو الخارج. ومن ثم فالجهد فردي في هذا المجال مرتبط بتوافر الإمكانيات على الصعيد الشخصي، ولا ينطلق من دراسات معمقة تنبثق من ضرورات الكتابة التاريخية وتوجيهها وفق موضوعات يحددها غياب الدراسات السابقة أو معايير أكاديمية.

وبناء على ذلك يمكن القول: إن الكتابة التاريخية الفلسطينية ليست حرة في قرارها وإنما هي موجهة، وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

أولاً: غياب مؤسسات البحث العلمي المستقلة في فلسطين، التي يمكن أن ترعى الأبحاث التاريخية بناء على الأهمية والحاجة إليها، والتي تغطي جوانب مهمة في التاريخ لم يكتب عنها.

ثانياً: الكتابة التاريخية تتبع مشروعات بحثية ممولة من الخارج ومحدداً لها ماذا تبحث وكيف تبحث.

ثالثاً: المؤرخ الفلسطيني يجد نفسه مضطراً للرد على ما كتب من قبل الآخر الغالب والمتنصر، الذي يغير الحقائق التاريخية لصالحه، ويعمل على طمس الهوية الفلسطينية. وفي النهاية يحدد لنا المتنصر ماذا نكتب وكيف.

2 - إشكالية الأرشفة الوطنية الفلسطينية

تفتقر فلسطين إلى أرشيف وطني رسمي يعنى بجمع الوثائق والمخطوطات المتعلقة بفلسطين التاريخية ومن ثم حفظها وأرشفتها باستثناء مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية؛ إذ تم اعتبارها - على الرغم من تواضعها الشديد - شكلاً من أشكال الأرشفات الوطنية. وعلى الرغم من إنشاء ما يسمى بالأرشفة الوطني الفلسطيني قبل بضع سنوات في بيتونيا-رام الله، فإنه ما زال متواضعاً جداً، ولم يضع ضمن أولوياته أو سياسته الاستراتيجية هذه المهمة. كما أن الجامعات الفلسطينية ما زالت تفتقر

إلى مراكز تختص بجمع وحفظ الوثائق والمخطوطات المهمة والمتعلقة بشكل خاص بالتاريخ الفلسطيني، على غرار بعض الجامعات الأجنبية والعربية، وهنا أشير - على وجه الخصوص - إلى الدور الرائد في هذا المجال، الذي قامت به الجامعة الأردنية.

إن تفرق الوثائق المتعلقة بفلسطين التاريخية وتشتتها ووجود أغلبها خارج السيادة الفلسطينية يتطلب من الباحث السفر والترحال والتنقل خارج حدود فلسطين؛ مما يجعل مهمة الباحث وإمكانته للوصول إلى المصدر التاريخي معقدة. فيتوجب على الباحث توفير النفقات المالية الباهظة والحصول على إذن المغادرة والإقامة في الدول الحاضنة لهذه الوثائق، كما يتطلب منه توفير الوقت والتفرغ الكافي للتنقل والإقامة، وهذا ما لا تسمح به التزاماته الوظيفية خاصة في غياب سياسات وظيفية تدعم البحث العلمي التاريخي وتشجعه وترعاه.

إن عدم توافر جميع الإمكانيات سالفة الذكر يدفع الباحث إلى الاعتماد على ما تيسر في محيطه وما قد تصل إليه يداه بسهولة، بشكل يؤثر على الإنتاج التاريخي ويجعله يفتقر إلى الشمولية والدقة ووجهات النظر المتعددة، ويوقع الباحث في التعميم أو السطحية لعدم توافر مصادر شاملة ومتنوعة ومتعددة المشارب والاتجاهات. وفي هذا السياق أشير إلى دراسة نائلة الوعري حول دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في معالجة موضوع التحولات في ملكية الأراضي ودور الأطراف الخارجية فيها - خاصة ما يتعلق بالسيطرة على أراضي القدس خلال الفترة موضوع البحث وبناء المستوطنات عليها - فإن نائلة الوعري اكتفت بالرجوع إلى وثائق توافرت بين يديها، مصدرها الأرشفة الصهيوني؛ حيث من المفترض عدم اكتفاء الباحث ببعض محفوظات أرشفة معين حول مساهمة أطراف مختلفة في القضية المعنية، وإنما يجب الرجوع مباشرة إلى أرشيفات هذه القناصل والبحث فيها عما يتعلق بالموضوع. فالأرشفة الصهيوني - على الرغم من أهمية محتواه وتنوع مصادره - لا يشكل

بديلاً عن أرشيفات الدول الأوروبية، مثل البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والنمساوية والروسية ذات العلاقة.

إن عدم الرجوع مباشرة إلى هذه الأرشيفات والاكتفاء فقط ببعض الوثائق التي وصلت بطريقة ما إلى يد الباحثة انعكس على نوعية الحقائق التاريخية المعروضة ونوعية التحليل. فكتابها معظمه خلفيات تاريخية ولم تخصص لموضوع الدراسة - وهو دور القنصليات - سوى فصل واحد جاء في ثمان وأربعين صفحة فقط حمل عنوان الكتاب نفسه، تم فيه تناول دور خمس قنصليات أوروبية، هي: بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، النمسا، دون الرجوع إلى أرشيفات هذه القنصليات نفسها. فأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وحده يحتوي على آلاف الوثائق والتقارير التي من خلالها يمكن لنا أن نكتب مجلداً عن دور القناصل الفرنسيين في هذا الموضوع⁽¹⁹⁾.

وهناك الكثير من الباحثين الذين لم يحاولوا أو لم يستطيعوا تجاوز هذه الإشكالية وإنما ساروا على النهج نفسه، ومن ثم وقعوا في المشكلة نفسها، نذكر من بينهم محمود الشناق في دراسته العلاقات بين العرب واليهود 1876-1914⁽²⁰⁾. فدراسة الشناق تلقي الضوء على طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين سكان فلسطين في أواخر العهد العثماني ومشاركة اليهود غيرهم من الطوائف في المؤسسات الإدارية العثمانية القائمة، وخصوصاً في القدس، مثل المجالس البلدية. كما يتطرق إلى التغيرات التي طرأت على العلاقة بين العرب واليهود في أواخر تلك الفترة والانتقال من وضعية التعايش وحسن الجوار إلى حالة صراع مع الجماعات اليهودية القادمة من خارج الدولة العثمانية، وبروز وتطور الفكر الاستيطاني الصهيوني الإحلالي. تتميز هذه الدراسة باعتمادها على مصادر أولية مهمة لدراسة مثل هذا الموضوع، من أهمها الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في اسطنبول، كما استخدم المؤلف وثائق عثمانية محفوظة في الأرشفة الصهيوني. بالإضافة إلى استخدامه الوثائق المحفوظة في بلدية القدس وسجلات المحاكم الشرعية مثل القدس ويافا وحيفا المحفوظة في مؤسسة إحياء التراث التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية.

وعلى الرغم من أهمية دراسة الشناق والمصادر التي اعتمد عليها، خاصة ما يتعلق بالفصل الثاني المعنون أشكال ووسائل الاستيطان اليهودي، والذي عالجه في حدود 250 صفحة، وهو يتضمن حديثاً عن شراء الأجانب للأمولاك غير المنقولة وبيعها لليهود، فإنه لم يستخدم الأرشف الأجنبي باستثناء بعض وثائق أرشف القنصلية الألمانية المحفوظة في أرشف دولة إسرائيل؛ الأمر الذي دفع محمد صالحية إلى معالجة الموضوع نفسه اعتماداً على المصادر نفسها⁽²¹⁾، متميزاً عن الشناق باستخدامه وثائق محفوظة في الأرشف الوطني الأمريكي، "ميري لاند". ولكن على الرغم من هذا التميز في تعدد المصادر وتوافر الإمكانيات الكبيرة للباحث محمد صالحية فإن معالجته للموضوع لم تكن متعمقة، وتشكل جزءاً بسيطاً مما أورده الشناق في كتابه؛ إذ لا تتجاوز أربعين صفحة من القطع الصغير.

3 - الإشكالية اللغوية

تواجه الباحث في تاريخ القدس في العصر العثماني مشكلة قد يصعب التغلب عليها، تتمثل في العقبات اللغوية في التعامل مع المصادر الأولية المختلفة، التي كتبت بلغات متعددة مثل اللغة العثمانية (اللغة التركية القديمة)، أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية أو الإيطالية. وبالتأكيد تزداد هذه المشكلة وتضعف بحسب الموضوع والفترة الزمنية المتعلقة بتاريخ القدس في الحقبة العثمانية. فمثلاً تاريخ القدس خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني يفرض على الباحث معرفة اللغة العثمانية وامتلاك المهارة والقدرة على التعامل مع المصادر العثمانية. ففي أي جانب من جوانب التأريخ لتلك الحقبة - سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أو القضائي أو الاجتماعي - يستلزم امتلاك هذه المهارة. ولكن إذا انتقلنا إلى دراسة تاريخ القدس في القرن التاسع عشر نرى أن المشكلة تتعقد أكثر؛ حيث شهدت هذه الفترة تحولات وتطورات جذرية تركت آثارها على مجمل الجوانب المجتمعية في المجتمع المقدسي، خاصة ما يتعلق بالتنظيمات العثمانية وما رافق ذلك من اهتمام ونفوذ

وتغلغل أجنبي في المدينة المقدسة؛ مما يحتم معرفة لغة هذه الدول ذات العلاقة حتى تتم الاستفادة من أرشيفها.

لقد أثر الوجود الأجنبي في القدس - من روسي، بروسي-ألماني، فرنسي، نمساوي، إيطالي ثم أمريكي وإسباني ويوناني - على مجمل الجوانب الحياتية في هذه المدينة. فالوجود المؤسساتي الأجنبي من تعليمي وديني وخيري وسياسي أسهم بشكل واضح في إحداث تغييرات ملموسة في التركيبة الاجتماعية والخريطة الطبوغرافية للقدس. فإذا أردنا دراسة التحولات في ملكية الأراضي في القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالتحديد بعد صدور قانون الأراضي 1858، دون الإشارة إلى الملكيات الأجنبية سواء كانت يهودية أم غيرها - لا بد لنا من دراسة الأرشيف الأوروبي بمختلف لغاته. ولدراسة التطور والتوسع العمراني في القدس - خاصة ما يتعلق بنمو المدينة والبناء خارج الأسوار - لا بد من الرجوع إلى الأرشيفات العثمانية والروسية والألمانية والفرنسية والبريطانية بشكل أساسي حتى نتمكن من معالجة الموضوع من مختلف جوانبه. وهذا يلزم الإلمام باللغات التي كتبت بها محفوظات هذه الأرشيفات. إن الاعتماد على أرشيف واحد - بمعنى الاعتماد على مصدر واحد دون الرجوع إلى مصادر أخرى - يكرس نظرة أحادية الجانب ويتجاهل وجهات النظر الأخرى. خاصة أن الكثير من الأمور والقضايا المتعلقة بالقدس في تلك الحقبة كانت من إنتاج مصدر واحد أو تحت إشراف سلطة واحدة، وهي السلطة العثمانية، ففي كثير من الحالات كان يتم إجراء صفقات أو معاملات خارج إطار القنوات الرسمية، وهذا لا يمكن كشفه إلا من خلال الرجوع إلى وثائق صاحب الصفة أو المعني بها.

وفي هذا السياق أشير إلى بعض الأمثلة التي تحتم على الباحث استخدام مصادر متنوعة ومتعددة اللغات حتى يتمكن من الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وليس إسقاط أفكار وتعميم حقائق منقوصة على مجمل الواقع التاريخي؛ فتشير المصادر العربية والعثمانية إلى المدرسة الصلاحية في القدس، التي أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي عام 1187، وكيف قدمها السلطان العثماني

عبدالمجيد هدية لفرنسا عام 1856 لتحويلها إلى كنيسة، وذلك مقابل مساعدة فرنسا للإمبراطورية العثمانية في حرب القرم (1853-1856) ضد روسيا. ولإقناع السلطان بنقل ملكية هذه المدرسة إلى فرنسا بينت له السلطة المحلية في القدس، ممثلة بمتصرف القدس التركي -آنذاك- أن هذه المدرسة خربة وبعيدة جداً عن المسجد الأقصى، علماً أن موقعها لا يبعد إلا عشرات الأمتار عن الحرم القدسي الشريف حيث تقع داخل الأسوار بالقرب من باب الأسباط، كما أنها كانت معمورة وليست خربة. في حين تشير المصادر الفرنسية -الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي- إلى أن فرنسا عملت منذ عام 1855 على تملك هذه المدرسة وتحويلها إلى كنيسة؛ لإعادتها إلى ما كانت عليه قبل فتح صلاح الدين للقدس. كما تشير التقارير الفرنسية إلى أن فرنسا كانت غير راضية ببقاء الكنائس المسيحية الصليبية تحت السيطرة الإسلامية وحرمان رعاياها من إقامة الشعائر الدينية فيها بعد أن تم تغيير معالم هذا الكنائس وأهدافها بتحويلها إلى مدارس أو غير ذلك. وتكشف هذه التقارير عن الإجراءات التي اتبعتها فرنسا لتحويل المدرسة الصلاحية إلى كنيسة، بالإضافة إلى الكشف عن المخططات التي وضعتها لتملك المنطقة المحيطة بالمدرسة الصلاحية التي تقع قرب باب الأسباط⁽²²⁾، وهذا ما لا نجده في المصادر العربية أو العثمانية.

والمثال الآخر المتعلق بهذا السياق هو تحويل الليمارستان الصلاحي في القدس، الذي يقع في حارة النصارى، إلى كنيسة لصالح ألمانيا منذ عام 1870. فبينما تشير المصادر العثمانية إلى أن عملية التحويل جاءت بناء على هدية مقدمة من السلطان عبد العزيز إلى الإمبراطور الألماني، وبفرمان يمنح ألمانيا الإذن ببناء كنيسة ويحدد مواصفاتها - ذهب وثائق وزارة الخارجية الألمانية إلى أن ألمانيا أرسلت لجنة عام 1870 إلى القدس بطلب من القنصلية الألمانية فيها لدراسة المنطقة المجاورة للليمارستان وبحث سبل تملك العقارات الموجودة في تلك المنطقة⁽²³⁾.

كما يكشف لنا الأرشيف البريطاني عن شراء فرنسا عام 1856 لحمام السلطان في القدس من أجل بناء كنيسة للأرمن الكاثوليك. ولما كان الحمام

وفقاً يعود إلى أوقاف لخاصكي سلطان زوجة السلطان سليمان القانوني كان من الصعب أن تتم هذه الصفقة بطريقة رسمية أو شرعية؛ فقد أشار تقرير للقنصل البريطاني في القدس "جيمس فن" عام 1856 إلى أن فرنسا قدمت رشوة لمثولي الحمام من أجل إتمام هذه الصفقة بطريقة غير قانونية، وهذه الصفقة لم يتم توثيقها في سجلات المحكمة الشرعية أو سجلات "الطاير". وكل ما لدينا من معلومات تتضمنها الأرشيفات المحلية العثمانية أن الأرمن الكاثوليك قد حصلوا على إذن من السلطان لبناء كنيسة في الموقع نفسه للحمام، ولا تشير هذه الوثائق إلى كيفية انتقال ملكية المكان إلى الأرمن الكاثوليك⁽²⁴⁾.

من هنا نرى أن التعامل مع الوثائق المختلفة والمتعددة اللغات، والمتعلقة بموضوع ما، يستلزم من الباحث معرفة العديد من اللغات خاصة في ظل عدم دقة الترجمة أو غياب الوثائق المترجمة. فلا يعقل أن يصطحب الباحث معه فريق من المترجمين في أثناء تنقلاته بين الأرشيفات المختلفة، كما أنه ليس من السهل على المؤرخ للقدس في القرن التاسع عشر معرفة العديد من اللغات الأجنبية ذات العلاقة؛ الأمر الذي يدفع الباحثين إلى الاعتماد على مصادر محدودة نظراً لعدم امتلاكهم المهارات اللغوية اللازمة. وهذا ما يسهم في ضعف الكتابة التاريخية وقصورها، ويوقع الباحث في التعميم. وفي هذا السياق أشير إلى دراسة أمين أبو بكر حول ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1917⁽²⁵⁾، التي تعد من الدراسات القليلة التي انفردت بالحديث عن موضوع ملكية الأراضي في متصرفية القدس اعتماداً على مصادر أولية مهمة، مثل بعض الوثائق والسجلات والدفاتر العثمانية، وسجلات المحاكم الشرعية خاصة القدس، بالإضافة إلى صحف معاصرة لفترة الدراسة. ولكن الإشكالية الأساسية في هذا الكتاب أنه على الرغم من تناوله فترة زمنية مهمة ومفصلة في تاريخ القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما تخللها من قوانين، مثل قانون الأراضي 1858، وقانون تملك الأجانب 1867، فإن الكاتب لم يعط اهتماماً كبيراً للتحويلات التي طرأت على ملكية الأراضي وطرقها ونتائجها؛ إذ أشار إلى هذه القضية بعمومية واكتفى بذكر بعض الأمثلة للتدليل على ما

ပြည်သူ့ဝန်ထမ်းများ၏

العدد 29/114

نظراً للمكانة الدينية التي تحتلها القدس عند أتباع الديانات السماوية الثلاث، وما نتج عن ذلك من صراعات دموية فكرية على مر التاريخ، خاصة الحروب الصليبية في العصور الوسطى، والصراع العربي الإسرائيلي القائم حالياً - فقد سيطرت على تاريخ القدس الأساطير والمقولات الهادفة إلى إثارة النفوس والمعتقدات الدينية، وقد قادت هذه الأساطير والمقولات إلى انتهاج سياسة التضليل أو التزييف التاريخي لتتحول إلى حقائق تتناقلها الأجيال، ويستشهد بها الباحثون في كتاباتهم التاريخية على الرغم من عدم قابليتها للإثبات تاريخياً. ومع ذلك فالكتابة في تاريخ القدس أو إعادة كتابة هذا التاريخ أو حتى نقده يتطلب مواجهة واصطداماً مع المشاعر الدينية والقومية. هذا الأمر يزيد من صعوبة مهمة المؤرخ ويصطدم مع موضوعيته؛ فالمؤرخ يهوشوع بن أريه لا يفرق بين أساطير ومعتقدات دينية وبين حقائق تاريخية، فيقول دون توثيق: إن الحرم الشريف

"منذ أن تقدس المكان زمن داود وبعد أن قام سليمان ببناء الهيكل الأول فيه بقي هذا المكان أقدس موقع في القدس القديمة على مدى ثلاثة آلاف سنة حتى يومنا هذا، وبعد أن أصبح هذا الموقع مكاناً إسلامياً مقدساً صار مقدساً للديانتين، وكانت له قدسية كذلك لدى الطائفة المسيحية، في الفترة الصليبية على الأقل وبشكل ما في الفترة البيزنطية".⁽²⁷⁾

فكثير من الموضوعات المتعلقة بتاريخ القدس العثمانية - خاصة تلك المتعلقة بالأقليات الدينية أو التركية الاجتماعية أو الديمغرافية أو الملكية أو دور كل طرف من الأطراف في البناء الحضاري لهذه المدينة - تلقى التهميش أو التركيز من قبل المؤرخين انطلاقاً من إيديولوجيات سياسية أو عقائدية. ففي أغلب الأحيان تقوم هذه الدراسات بتضخيم أعداد اليهود اعتماداً على مصادر غير دقيقة، تتمثل في تقديرات الرحالة الأجانب أو تقارير القناصل الأوروبيين وليس اعتماداً على الأرشفات أو الإحصائيات الرسمية العثمانية.

فبعض المؤرخين يحاول إظهار الفارق الديموغرافي في القدس العثمانية لصالح اليهود منذ أواسط القرن التاسع عشر؛ بحيث ينسجم مع المقولة الإسرائيلية بالوجود اليهودي المتواصل في القدس بشكل خاص وفي فلسطين بشكل عام، وإثبات أن القدس ما زالت يهودية دون انقطاع⁽²⁸⁾. يأتي ذلك على حساب الجماعات السكانية الأخرى من مسلمين ونصارى. هذا بالإضافة إلى تخصيص دراسات كاملة للحديث عن أقلية صغيرة جداً قد لا يكون لها أي نشاط أو شأن يذكر، وتسليط الأضواء على ذلك في الوقت الذي يتم فيه تهميش الجماعات السكانية الكبرى. وفي حالة الإشارة إلى هذه الجماعات وسلطانها ونفوذها الاجتماعي أو الإداري أو الاقتصادي يتم إظهار مدى اضطهاد هذه الجماعات للطوائف الدينية الأخرى في المدينة المقدسة، خصوصاً اليهود، مثل دراسات أمنون كوهن⁽²⁹⁾ وبن أريه⁽³⁰⁾.

فالمصادر المهمة والمتنوعة التي اعتمد عليها الشناق في دراسته مكنته من إظهار حقائق تاريخية جديدة كانت مغيبة في الأدبيات التاريخية ذات العلاقة، خاصة ما يتعلق بطبيعة العلاقة السلمية واندماج اليهود العثمانيين في النسيج

الاجتماعي المقدسي . وهذا ما يخالف الكتابات التاريخية الإسرائيلية التي تظهر هامشية الوجود اليهودي في القدس والظلم والاضطهاد اللذين لحقا بهؤلاء من قبل كل من المسلمين والنصارى . وفي هذا السياق أشير إلى ما كتبه موشيه معوز في بحثه الموسوم " القدس في الحقبة الحديثة: التغيرات السياسية والاجتماعية " ، إذ يقول: " مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر طرأت تغييرات سياسية وأيديولوجية بين المواطنين، ساعدت على التقارب بين المسلمين والنصارى ضد اليهود " (31). كما يقول معمماً دون تحديد فترة زمنية محددة ودون توثيق: " لم يتناسب عادة تمثيل الطوائف غير الإسلامية في المجلس (مجلس بلدية القدس) مع عدد أبناء تلك الطوائف في الحقيقة، بل كانت نسبة التمثيل قليلة، بالإضافة إلى أن تأثير ممثلي الطوائف المسيحية واليهودية قد خف بضغط من أعضاء المجلس المسلمين، وأحياناً طردوا من المجلس، وكثيراً ما اقتصرت وظيفتهم على أن يكونوا بمثابة خاتم للمصادقة على قرارات المجلس " . (32) هذا الطرح إذا تمت مقارنته بمصادر يهودية وليس عربية نرى بوضوح مدى التناقض أو التزوير للتاريخ؛ فيقدم شمعون لندمان اقتباساً من رسالة بعث بها الدكتور لوندون الأجنبي من القدس إلى محرر صحيفة " هافيد " نشرت في شهر يوليو 1868 ، يقول فيها : " وفي مدينتي القدس كذلك تأسس مجلس بمدن أوروبا يساير الحضارة؛ الأمر الذي لم تعرف مثله القدس منذ أن تشتت الشعب في المهجر " . ويقول لوندون: إنه تم انتخاب ممثلين للبلدية من أبناء مختلف الديانات في المدينة، بما في ذلك يهوديان، هما السيدان فليرو وإمزيلغ (33).

وعلى الرغم من أن دراسة شمعون لندمان جاءت بعنوان " أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر " وأنه يظهر من العنوان أن الدراسة تختص بأحياء أعيان القدس (المسلمين) خارج الأسوار فإنها تطرقت إلى الوجود اليهودي في القدس لافتة الانتباه إلى معاناتهم وآلام فقرائهم، التي كانت - بحسب رأي الكاتب - السبب الرئيس الذي دفع محسنين يهوداً " لإنقاذ أبناء شعبهم " مثل السير موشيه منتفوري عام 1850 ، الذي أسهم في توفير مساكن

لهم خارج الأسوار، إشارة إلى مستوطنة متفيوري. والهدف الرئيس من وراء الإشارة إلى هذا الموضوع هو إظهار أن أول من استوطن خارج أسوار القدس هم اليهود وليس العرب. وكان هذا - بحسب رأي الكاتب - نموذجاً تم تقليده والافتداء به من قبل الطوائف المسيحية هذه المقدرة اليهودية". وفي هذا السياق يناقض نفسه قلدت الطوائف المسيحية هذه المقدرة اليهودية". وفي هذا السياق يناقض نفسه حين يشير إلى أن قصور بعض أعيان القدس كانت مقامة خارج أسوار القدس منذ أوائل القرن الثامن عشر مثل قصر الشيخ محمد الخليلي، الذي تم تشييده عام 1711⁽³⁴⁾. وعلى الرغم من أهمية الموضوع الذي تناوله لندمان باعتباره من أوائل المؤرخين الذين تناولوا هذا الموضوع فإنه يمكن القول: إن هذا الكتاب يتميز بالعمومية والسطحية والتكرار، فهو أقرب إلى المقالات الصحفية منه إلى البحث العلمي. ولا يعود ذلك إلى أسلوب الكتابة فقط وإنما يعود أيضاً إلى محدودية المصادر التي رجع إليها وافتقارها مثل عارف العارف: "المفصل في تاريخ القدس"،⁽³⁵⁾ وكتاب أحمد سامح الخالدي "المعاهد المصرية في بيت المقدس"،⁽³⁶⁾ هذا، بالإضافة إلى كتاب يهوشع بن أريه، "مدينة في مرآة عهد"⁽³⁷⁾.

5 - إشكاليات منهجية

وفي هذا السياق سأشير إلى عدد من الإشكاليات التي يمكن أن تندرج ضمن هذا الإطار، ومن بينها محدودية التنوع في الموضوعات التي تناولها الكتابات التاريخية حول القدس في العصر العثماني، بالإضافة إلى تركيزها على فترات محددة وإهمال فترات تاريخية أخرى. فمعظم الكتابات التاريخية تركز على القضايا السياسية أكثر من غيرها، كما تركز على القرن التاسع عشر - وبخاصة النصف الثاني منه - أكثر من القرون الأربعة التي شملتها الحقبة العثمانية. وفي هذا السياق، أشير إلى دراسة عادل مناع "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة)"⁽³⁸⁾، التي تعتبر من الدراسات القليلة التي تناول فترة مهمة من التاريخ العثماني بشكل متخصص ومعيق

ومتواصل منذ بداية القرن الثامن عشر حتى نهاية الحقبة العثمانية. إلا أن هذه الدراسة تتناول فقط التاريخ السياسي لفلسطين على الرغم من عمومية العنوان، ولا أتفق مع مناع في تسميته لفترة تزيد على 200 سنة من الحكم العثماني بـ(أواخر العهد العثماني)، في الوقت الذي يسمي الفترة من أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1831 بـ(فترة أواسط العهد العثماني) في كتابه الموسوم بـ"لواء القدس في أواسط العهد العثماني : الإدارة والمجتمع، منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا"⁽³⁹⁾. كما أعتقد أن مناع في كتابه هذا قد وقع في إشكالية أخرى تتمثل في إشارته في العنوان إلى أن كتابه سيعالج لواء القدس منذ أواسط القرن الثامن عشر لكن مضمونه يبدأ بالحملة الفرنسية على فلسطين عام 1799 ويختتم بالحكم المصري لفلسطين عام 1831. وهنا أتساءل أليس لفترة خمسين عاماً من التاريخ حساب أو أهمية في قاموس المؤرخ أو ذهنيته؟. كما أن مناع أطلق على الفترة الممتدة من عام 1799 إلى عام 1831 "أواسط العهد العثماني"، في حين اعتبر - في كتابه السابق الذكر - الفترة الممتدة من عام 1700 إلى عام 1918 "فترة أواخر العهد العثماني". وهنا أتساءل ما المبررات المنطقية والمنهجية التي انطلق منها الباحث في هذه التقسيم الزمني؟.

ويرى عادل مناع في كتابه "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني" السالف الذكر أنه يقدم قراءة جديدة لتاريخ فلسطين في الفترة المعنية؛ فالفصل السابع من هذا الكتاب، الذي جاء بعنوان "تحولات جذرية في فترة التنظيمات العثمانية 1839-1878" يمثل اقتباساً للعناوين الفرعية والمحتوى من كتاب واحد وهو "تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882" للمؤرخ ألكسندر شولش⁽⁴⁰⁾. وتندرج باقي فصول الكتاب ضمن هذا النمط من الاقتباسات. ومن ثم لا أتفق معه في تسميته لهذا الكتاب بـ"قراءة جديدة"؛ حيث إنه - في اعتقادي - لم يأت بجديد، بل إن محتوى هذا الكتاب يعد إعادة اجترار للمعلومات والحقائق التاريخية المتواترة.

فعادل مناع في كتابه "لواء القدس في أواسط العهد العثماني : الإدارة والمجتمع، منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة 1831

" قد ركز - بشكل كبير - على المجتمع الإسلامي في القدس وخاصة النخبة، وأهمل الملل والطوائف الأخرى، وهذا يتناقض مع عنوان كتابه. وبهذا يختلف مناع عن بعض المؤرخين الآخرين في تناولهم لهذا الموضوع، الذين يركزون على الطوائف الدينية النصرانية واليهودية ووضعهم في المجتمع المقدسي دون التركيز على المجتمع الإسلامي الذي يعيشون فيه. وفي هذا السياق أشير إلى دراسات المؤرخين غير العرب في هذا المجال، الذين يركزون - في أي موضوع يتناولونه عن القدس في العصر العثماني - على الطائفة اليهودية في القدس بغض النظر عن الفترة الزمنية وعن عدد أفراد تلك الطائفة. فمن هنا يمكن القول: إن هنالك ضرورة لدراسة شاملة للمجتمع المقدسي بمختلف طوائفه وملله المختلفة دون التركيز على النخبة أو على طائفة وإهمال أو تهميش الطوائف والشرائح الاجتماعية الأخرى، سواء كان ذلك خلال فترة محددة أو على امتداد الحقبة العثمانية كلها.

وهنالك كتاب مهم تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، وهو كتاب "القدس العثمانية" (بالإنجليزية)⁽⁴¹⁾، ويتكون من جزأين؛ يتضمن الأول 37 دراسة متنوعة حول القدس في العصر العثماني، ما بين موضوعات سياسية واجتماعية وعلمية واقتصادية. أما الجزء الثاني فقد تخصص بعمارة القدس خلال تلك الحقبة، وهو من إعداد يوسف النشئة، ويشكل دراسة متعمقة وفريدة من نوعها. وعلى الرغم من أهمية الموضوعات التي تتناولها هذه الدراسات في الجزء الأول فإنها لم تعالج القضايا موضوع البحث معالجة معمقة، وهو ما يعد - في نظري - قصوراً بغض النظر عن الهدف الكامن وراء كتابتها، ومع ذلك فإن هذه الدراسات قد تفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لتناول القضايا المطروحة ضمن دراسات متخصصة ومتعمقة؛ مما قد يسهم في سد ثغرات في الكتابات التاريخية المعاصرة موضوعاً وزماناً.

الإشكالية الأخرى المهمة التي تندرج ضمن الإشكاليات المنهجية تتمثل في القصور المنهجي في التعامل مع بعض المصادر الأولية المهمة للتأريخ للقدس في العصر العثماني، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها في

معالجة أي جانب من جوانب التاريخ لتلك الفترة، وهنا أشير - على وجه الخصوص - إلى سجلات محكمة القدس الشرعية، فعلى الرغم من توافر المصادر الأولية البكر وتنوعها، وثراء القضايا التي تطرقت إليها الكتابات التاريخية المعاصرة حول القدس في تلك الفترة فإن هذه الكتابات اقتصرت - في معظمها - على المصادر الثانوية، ومن ثم، اجتريت ما ورد فيها من أفكار وحقائق تاريخية، وافتقرت إلى الحداثة على الرغم من تناولها قضايا غاية في الأهمية. وفي هذا الإطار أشير إلى دراسة عادل مناع المعنونة بـ " هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني " ⁽⁴²⁾، التي تناول فيها التحولات الديموغرافية والعمرانية والإدارية والاجتماعية التي شهدتها القدس منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي دراسة لا تختلف كثيراً في محتواها عن دراسة شولش ⁽⁴³⁾ ودراسة شمعون لندمان ⁽⁴⁴⁾، كما أشير إلى دراسة كامل جميل العسلي المعنونة " القدس تحت حكم العثمانيين 1516-1831 " ⁽⁴⁵⁾. وعلى الرغم من عمل العسلي الطويل في سجلات محكمة القدس الشرعية واستخدام وثائقها كمصدر أساسي لإنتاجه البحثي فإنه لم يستخدم هذه الوثائق في دراسته الشاملة للحقبة العثمانية.

وفي السياق نفسه تدرج دراسة نظمي الجعبة المعنونة " بين باب العامود وباب الخليل صراع الأبواب على الحداثة المقدسية " ⁽⁴⁶⁾، التي لم تعتمد على أي مصدر أولي سوى مذكرات واصف جوهرية، وتدرج في الإطار نفسه أيضاً دراسة روشيل ديفيس ⁽⁴⁷⁾، التي تناولت العديد من الموضوعات المهمة دون الرجوع إلى سجلات محكمة القدس الغنية بالمعلومات حول تلك الموضوعات أو الرجوع إلى مصادر أولية. وهنا أشير - على سبيل المثال - إلى البناء خارج الأسوار وولادة ما يسمى بالقدس الجديدة التي تحدث عنها كل من مناع والجعبة والعسلي وديفيس وبن أريه؛ حيث تقدم سجلات محكمة القدس الشرعية - على سبيل المثال - معلومات دقيقة موثقة ومحددة زمانياً ومكانياً توضح بالتفصيل الدقيق تطور البناء خارج أسوار القدس، ولم تقدم هذه السجلات فقط معلومات دقيقة حول مكان البناء وتفاصيله العمرانية الدقيقة وإنما قدمت أيضاً تفاصيل

دقيقة حول نوع البناء والهدف من بنائه واستخداماته المستقبلية ومالكه وطرق انتقال الملكية وحدودها الدقيقة .

وعلى الرغم من إدراك هند أبو الشعر أهمية سجلات محكمة القدس الشرعية في دراسة الأوقاف وملكية الأراضي في القدس إبان العصر العثماني فإنها لم تستخدم هذه الوثائق في دراستها معللة ذلك بعدم توافر الوقت الكافي؛ لأن استخدام هذه المصادر - بحسب رأيها - يحتاج إلى "دقة وجدية وصبر" (48).

ويمكن إرجاع إحجام بعض المؤرخين عن الاعتماد على مصادر أولية مثل سجلات المحاكم الشرعية إلى الصعوبات الجمة التي تواجه الباحث في التعامل معها، والتي تتطلب الصبر والمواظبة والدقة حتى يتمكن من مضمونها ودلائلها التاريخية، منها غياب الفهرسة الإحصائية والمسحقة لمضمون هذه الوثائق، كما أنه لم يتم حتى الآن صدور فهرسة تحليلية مصنفة، بحسب الموضوعات التي تعالجها سجلات المحكمة الشرعية، ومن ثم يصعب تعرف مضمون حجج المحكمة التي تعد بالملايين، وتغطي فترة زمنية تصل إلى أربعة قرون؛ الأمر الذي يدفع الباحث الذي يعتمد على سجلات المحكمة إلى القيام بدور "أرشييفي" قبل أن يركز جهوده في مضمون تلك الوثائق وتحليل معلوماتها التاريخية.

كما أن الدراسات الأكاديمية التاريخية المعتمدة على سجلات المحكمة الشرعية ظلت محدودة إذا استثنينا بعض المساهمات الجادة التي أنجزت في إطار دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي للقدس في العصر العثماني. وهنا أذكر - على سبيل المثال - الدراسات التي قام بها كل من عارف العارف⁽⁴⁹⁾، وكامل جميل العسلي⁽⁵⁰⁾، وبهجت حسني صبري⁽⁵¹⁾، وعادل مناع⁽⁵²⁾، وموسى سرور⁽⁵³⁾.

وتواجه الباحث مشكلة قراءة وثائق السجلات لرداءة الخط أحياناً أو للتداخل بين اللغة العربية الفصحى والعامية واللغة العثمانية. كما تواجه الباحث أيضاً مشكلة ضبط المصطلحات الواردة في الوثائق الشرعية، من حيث المعنى

المقصود منها خاصة المصطلحات القانونية والفقهية أو الأسماء الواردة سواء الأسماء الشخصية أو غيرها؛ بحيث يلتبس على الباحث المستجد ضبط دلالات العديد من الألفاظ. وفي غياب قاموس مقارن للدلالات والمصطلحات مثل المصطلحات الوقفية، وبحكم افتقار المكتبة العربية إلى دائرة معارف فقهية نقدية وتحليلية شاملة يصبح لازماً على المتعامل مع وثائق المحكمة ضبط قائمة أولية للمصطلحات اللغوية الدارجة والألفاظ الفقهية المستعملة في السجلات بحسب مكان الوثائق التي يدرسها وزمانها.

إن هذه الصعوبات التي يواجهها الباحث في التعامل مع سجلات المحكمة تنعكس على الطريقة التي يتعامل بها مع مضمون تلك الوثائق، ومن ثم على نتائج دراساته التي تتنوع بحسب منهج الباحث وإمكانياته ونوعية موضوعه. فمن خلال متابعتنا للدراسات التي صدرت والتي تم استخدام سجلات المحكمة كمصدر أساسي لها، يمكن أن نحدد الطرق والمناهج التي تم استخدامها في التعامل مع سجلات المحاكم الشرعية، وأخص هنا بالذكر سجلات محكمة القدس الشرعية⁽⁵⁴⁾.

وفي البداية أشير إلى المنهج التقريري الذي يقوم على سرد الاستشهادات وذكر الأمثلة العديدة من سجلات المحكمة، للتدليل على الأفكار المتعلقة بموضوع الاستشهاد أو إثباتها، وذلك لإقناع القارئ بها وجعلها من قبيل المسلمات. ومن ثم تتصف الأبحاث القائمة على هذه المنهجية بالعمومية. وفي هذا السياق أشير إلى دراسة زياد المدني⁽⁵⁵⁾ حول مدينة القدس خلال الفترة 1831-1918 التي تمثل عملاً مسحياناً للكثير من الموضوعات المستقاة من سجلات محكمة القدس الشرعية وتفتقر إلى التحليل.

كما تم استخدام الطريقة الانتقائية؛ حيث يقوم الباحث باختيار وتحديد عينات قد تكون مدروسة أو تكون عشوائية من خلال الحجب الواردة في سجلات المحكمة، وذلك لتجنب السطحية. إلا أن الباحث المتبع لهذا المنهج لا يصل في بحثه إلى مستوى الدراسة الإجمالية

المفصلة التي تغطي جوانب الموضوع وأبعاده الزمنية والمكانية؛ فيظل جهده يفتقر إلى النظرة الشاملة، وإن كان يتصف بالعمل النوعي والدقة العلمية. فاختيار العينة، في العلوم الاجتماعية عامة والتاريخ خاصة، متعذر؛ لأنه لا يمكن تعميم نتائج دراسة عينة على موضوع يتطلب المسح الشامل، فالعينة باعتبارها اختياراً عشوائياً لا يخلو من المصادفة والتحيز، فهي لا تمثل إلا ذاتها، وإن تعميم نتائجها يؤدي - لا محالة - إلى أخطاء. وهذا عكس العلوم الطبيعية التي تمثل فيها العينة الأسلوب والمنهج العلميين. وفي هذا السياق أشير إلى عدد من الدراسات التي تدرج ضمن هذه الطريقة المنهجية⁽⁵⁶⁾، من بينها دراسة لنوفان رجا السوارية⁽⁵⁷⁾، عن القدس في ظل الحكم العثماني 1700-1711 التي انتهت فيها إلى نتيجة مؤداها أن سنجق القدس خلال الفترة الممتدة من 1700-1711 عاش "حالة من الفوضى وانعدام الأمن، انعكست سلباً على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية"⁽⁵⁸⁾. حيث وصل إلى هذا الاستنتاج، ومن ثم التعميم من خلال انتقائه بعض الحجج التي تدل على سوء الأوضاع الأمنية داخل مدينة القدس وخارجها وانعدام الأمن وانتشار قطاع الطرق واللصوص وتهديدهم للسكان وقوافل الحجج⁽⁵⁹⁾. وإن المتتبع والدارس لوثائق المحكمة الشرعية خلال الفترة العثمانية بكاملها يجد الكثير من الشكاوى المعروضة أمام قضاة القدس حول ظواهر انعدام الأمن والسراقات والقتل أحياناً وانتشار ظاهرة قطاع الطرق. فالظاهرة الاجتماعية السابقة الذكر شائعة في كل الحقب التاريخية حتى إن التاريخ الحديث لا يخلو منها. وبحسب رأيي لا يمكننا الاستنتاج ومن ثم التعميم من خلال بعض الأمثلة إلا إذا قمنا بمجرد إحصائي للأحداث خلال هذه الفترة الزمنية المحددة والمقارنة بينها وبين أعدادها في فترات سابقة ولاحقة، ومن ثم الخروج باستنتاجات مرتكزة على إحصائيات المسح الشامل للأحداث.

ومن بين الدراسات الأخرى التي تدرج ضمن هذا المنهج، دراسة تاريخية لهجت صبري، بعنوان " لواء القدس ما بين 1840-1873،⁽⁶⁰⁾ قدم فيها - اعتماداً على سجلات محكمة القدس الشرعية - معلومات عن الوضع الإداري والاقتصادي في القدس. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تضمنت معلومات إحصائية فإنها لم تعتمد على مسح إحصائي شامل لفترة الدراسة ومن ثم تحليل هذه الإحصائيات للوصول إلى نتائج افترضتها الدراسة. وهناك دراسة منشورة، وهي أطروحة دكتوراه للباحث عادل مناع جاءت بعنوان " لواء القدس في أواسط العهد العثماني " وقد سبق الإشارة إليها. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة واعتمادها على سجلات هذه المحكمة، فإنها لم تكن نتاجاً لمسح شامل لسجلات محكمة القدس الشرعية، ومن ثم دراسة مفصلة لموضوعات الدراسة انطلاقاً من وثائقها، وإنما كانت دراسة عينات ونماذج من هذه الوثائق، وبعد ذلك تحليلها والبناء عليها، ومن ثم الانتهاء إلى تعميمات.

أما المنهج الأكثر صعوبة والأقل استخداماً فهو المنهج الإحصائي الذي يقوم على جمع المعطيات التاريخية وتفرغها في جداول محددة بحسب طبيعة مادتها ونوعية المعلومات التي تتوافر فيها، ومن ثم رصد مضامينها وتحليلها؛ مما يجعل هذه الطريقة تنسجم والمنهج العلمي القائم على حصر المعلومات وتحليلها ونقدها وتسجيل دلالاتها بعيداً عن التعميم والأفكار الشخصية. يمثل هذا المنهج - بحسب رأيي - الطريقة السليمة في استغلال المعلومات التي تتضمنها الوثائق التاريخية استغلالاً منهجياً، إلا أن هذا المنهج يتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً؛ مما يقلل من انتهاز الباحثين له. ومن الأمثلة على الدراسات النادرة التي اتبعت هذا المنهج، دراسة لعوديد بيرى حول " التغيرات السياسية وأبعادها على الأوقاف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر "⁽⁶¹⁾؛ حيث قام الباحث بدراسة إحصائية مسحية شاملة للأوقاف التي أسست في القدس خلال فترة الحملة الفرنسية على فلسطين 1799 ومقارنتها بفترات سابقة ولاحقة للحملة، ومن ثم الخروج بنتائج دقيقة لتأثير الحملة الفرنسية على أعداد

الوقفيات التي تم إنشاؤها في مدينة القدس. هذا، بالإضافة إلى دراسة أخرى قامت بها أسماء جاد الله خصاونة حول "عائلات القدس المتنفذة في النصف الأول من القرن الثامن عشر" ⁽⁶²⁾؛ حيث قامت بمسح إحصائي شامل لسجلات محكمة القدس الشرعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفرغت في جداول كل المعلومات الواردة في هذه السجلات والمتعلقة بعائلات القدس، ثم قامت بتحليل هذه الجداول وعقد مقارنات بين المعلومات الواردة فيها للخروج بنتائج تجيب عن تساؤلات التي طرحتها في بداية الدراسة.

وفي الختام يمكن القول: إن هنالك الكثير من الإشكاليات التي تواجهها كتابة تاريخ القدس في العصر العثماني وخصوصاً خلال القرن التاسع عشر، وتجعل من الصعب على الباحث تحقيق الهدف من الكتابة التاريخية، وهو محاولة الوصول إلى الحقيقة التاريخية. فالكتابة حول القدس خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني لا تواجه الإشكاليات والتعقيدات نفسها التي تواجهها عملية التأريخ للقرن التاسع عشر؛ حيث شهدت هذه الفترة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية عقدت مهمة الباحث في الخوض في معالجة أي قضية تاريخية؛ إذ تتطلب دراسة هذه الفترة الرجوع إلى مصادر متنوعة ومتعددة اللغات وغير متوافرة في مكان واحد يسهل الوصول إليه؛ الأمر الذي يدفع الباحث إلى الاعتماد على بعض هذه المصادر ويستثني مصادر أخرى؛ مما يعرض دراسته إلى الكثير من أوجه النقد. وعلى الرغم من تعقيدات التأريخ للقرن التاسع عشر فإن السنوات العشر الأخيرة شهدت تطوراً كمّاً ونوعاً في الدراسات حول تلك الفترة؛ فظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية الجادة على الرغم من عدم تجاوزها لبعض الإشكاليات السالفة الذكر.

وعلى الرغم من الإشكاليات المتعددة التي ذكرت فقد شهد العقد الأخير ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية الجادة التي لا تخلو - بالتأكيد - من إشكاليات منهجية أو غير منهجية. ولكن ما زال هنالك الكثير من الموضوعات والقضايا حول القدس العثمانية لم تنل حقها أو نصيبها من البحث الجاد؛ إذ افترقت الكتابات التاريخية المعاصرة إلى معالجات شاملة للمجتمع المقدسي

خلال الحقبة العثمانية كلها؛ بحيث لا يتم تناول طائفة دينية أو شريحة اجتماعية واحدة خلال فترة زمنية محددة أو التركيز على النخبة وإهمال الشرائح الاجتماعية الأخرى⁽⁶³⁾. كما افتقرت الأدبيات المعاصرة إلى دراسة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المقدسي وعائلاته المختلفة؛ بحيث يتم معالجة الهجرات الداخلية أو الخارجية من المدينة المقدسة وإليها، وانخراط المهاجرين في المجتمع المقدسي أو في المجتمعات الأخرى⁽⁶⁴⁾. هذا، بالإضافة إلى افتقار الأدبيات إلى معالجات شاملة للطوائف الحرفية في القدس العثمانية والنشاط الزراعي والصناعي والتجاري في المدينة المقدسة والعلاقة بينها وبين الريف في هذه المجالات.

الهوامش والمراجع

- (1) انظر مثلاً: رافق، عبد الكريم: "فلسطين في العهد العثماني"، الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني، مجلد 2، بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990. 851-990.
- Rafeq, Abd al-Karim: "The 'Ulama' of Ottoman Jerusalem 16th-18th Centuries", in (Sylvia) AULD (éd.), **Ottoman Jerusalem: the Living City: 1517-191**, vol. 1, Londres: Altajir World of Islam Trust, 2000, 45-53.
- (2) قام البخبت بالعديد من الدراسات المهمة والمميزة والمتعلقة بدراسة وترجمة دفاتر "طابو" لواء القدس الشريف. ففي عام 2005 نشر دفتر تحرير رقم 427 الذي يغطي الفترة من 1525 - 1528. كما نشر عام 2007 دفتر تحرير رقم 131 الذي يغطي الفترة من 1531-1532. وفي عام 2008 نشر دفتر تحرير رقم 1015 الذي يغطي الفترة من 1538-1539. كما صدرت له دراسة حديثة بعنوان: "دراسة في مصادر الإنفاق على مدارس القدس الشريف ومصرفاتها" على ضوء دفتر تحرير 131 السالف الذكر، التي نشرت ضمن أعمال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 10-14 أيلول 2006 عام 2008 في عمان من قبل الجامعة الأردنية: من صفحة 1-42.
- (3) انظر مثلاً: العسلي، كامل جميل: "القدس تحت حكم العثمانيين"، القدس في التاريخ، تحرير كامل جميل العسلي، عمان: الجامعة الأردنية، 1992، 233-271. العسلي، كامل جميل: معاهد العلم في بيت المقدس، عمان: جمعية معامل المطابع الوطنية، 1981. العسلي، كامل جميل العسلي: من آثارنا في بيت المقدس، عمان: الجامعة الأردنية، 1982. العسلي، كامل جميل: وثائق مقدسية تاريخية، 3 مجلدات، عمان: (مطبعة التوفيق، 1983)؛ (مؤسسة عبد الحميد شومان، 1985)؛ (الجامعة الأردنية، 1989).
- (4) حول هذا الموضوع انظر: سرور، موسى: "سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكالات

منهجية"، أوراق عائلية: دراسة في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، تحرير زكريا محمد، خالد فراج، سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2009، 23-39. دوماني، بشارة: "سجلات المحاكم الشرعية في فلسطين"، نشرة أبحاث بيرزيت، عدد 2، شتاء 1985/1986، 3-17.

- SALAMAH, Khadr: "Aspects of the Sijills of the Shari'a Court in Jerusalem", in *Ottoman Jerusalem: the Living City: 1517-1917*, (Sylvia) AULD (éd.), vol. 1, London: Altajir World of Islam Trust, 2000, 103-145.

(5) انظر:

- Sroor, Musa: "Jerusalem's Islamic Archives: Sources for the question of the waqf in the Ottoman period" *Jerusalem Quarterly*, N. 22,23, Winter 2005, 80-86.

(6) انظر كتاب: جوهرية، واصف: القدس العثمانية في مذكرات واصف جوهرية، تحرير: سليم تماري، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2000. تماري، سليم (تحرير): عام الجراد: الحرب العظمى ومحور الماضي العثماني من فلسطين، يوميات جندي عثماني، 1915-1916، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008. تماري سليم: "مذكرات جندي مقدسي في الحرب العظمى"، حوليات القدس، عدد 5، ربيع 2007، 47-74.

(7) انظر كتاب: انتسيف، ب. م.: الرحالة الروس في الشرق الأوسط، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2008. رونية، فرانسوا: الطريق من باريس إلى القدس، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2008.

- Nassar, Issam: "Jerusalem in Nineteenth Century English Travel Narratives", *Pilgrims, Lepers and Stuffed Cabbage: Essays On Jerusalem's Cultural History*, Salim Tamari (ed), Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 2005, 38-63.

(8) انظر كتاب: النجار، عابدة: صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، عمان: (د.ن)، 2005. يوسف، يوسف: "مواقف جريدة الكرمل من الصهيونية في العهد العثماني"، شؤون فلسطينية، عدد 146، 147، أيار 1985، 92-118. قاسمية، خيرية: "نجيب نصار في جريدة الكرمل 1909-1914"، أحد رواد مناهضة الصهيونية"، شؤون فلسطينية، عدد 23، 1973، 101-123. قاسمية، خيرية: "الحملة الانتخابية في متصرفية القدس 1914: عودة إلى المقدمات وتحليل للتوجهات"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 17، 18، أيلول 1998، 379-409.

(9) دوماني، بشارة: "أرشفة فلسطين والفلسطينيين: إرث إحسان النمر"، أوراق عائلية: دراسة في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين. تحرير: زكريا محمد، خالد فراج، سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2009، 11-21.

(10) حول محتوى هذه السجلات وعلاقتها بتاريخ القدس في العصر العثماني، انظر: هنطليان، جورج: "سجلات الكنائس كمصدر من مصادر تاريخ فلسطين"، أوراق عائلية: دراسة في

- التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين.، تحرير: زكريا محمد، خالد فراج، سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2009، 55-63.
- (11) حول الوثائق المحفوظة في هذه الأرشيفات انظر: كبتها، مصطفى: "المواد والوثائق المتعلقة بالفلسطينيين في الأرشيفات الإسرائيلية"، أوراق عائلية: دراسة في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، تحرير: زكريا محمد، خالد فراج، سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2009، 63-69.
- (12) حول هذا الموضوع انظر: الجعبة، نظمي: "سجل رواق للمباني التاريخية واستعمالاته لرصد تاريخ القرى المدمرة، العمارة وثيقة تاريخية"، أوراق عائلية: دراسة في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، تحرير: زكريا محمد، خالد فراج، سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2009، 39-55.
- Natsheh, Yousuf: "Architectural Survey", in **Ottoman Jerusalem: the Living City: 1517-1917**, (Sylvia) AULD (éd.), vol. 1, Londres: Altajir World of Islam Trust, 2000, 583-657.
- Berchem, Max. V: **Mémoire institut français: Corpus inscriptionum arabicarum** - Jérusalem. 3 vol., Le Caire: imprimerie de l'Institut Fransais d'Archéologie Orientale, 1920.
- (13) انظر كتاب: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ط1، 12 ج، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.
- (14) انظر كتاب: الحنفي المحبي، محمد أمين بن فضل الله: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط1، 4 ج.، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.
- (15) انظر كتاب: المرادي، أبي الفضل محمد بن علي بن محمد: **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، ط1، 4 ج، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
- (16) انظر كتاب: الحسيني، حسن عبد اللطيف: **تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري**، تحقيق: سلامة صالح النعيمات، عمان، 1985.
- (17) انظر كتاب: البيطار، عبد الرزاق البيطار: **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط2، 3 ج، بيروت: دار صادر، 1993.
- (18) انظر كتاب: الوعري، نائلة: **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914**، عمان: دار الشروق، 2007.
- (19) انظر مثلاً: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.
- **Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN)**, Jérusalem, série A, N. 136 et 137.
- (20) انظر كتاب: الشناق، محمود: **العلاقات بين العرب واليهود 1876-1914**، حلحول: مطبعة بابل، 2005.

- (21) انظر كتاب: صالحية، محمد عيسى: مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1858-1948، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
- (22) حول هذا الموضوع انظر:
- Sroor, Musa: "La transformation des biens waqfs en propriété privée (Jérusalémité et étrangère) à Jérusalem", dans **Temps et espaces en Palestine: flux et résistances identitaires**, sous la direction de Roger HEACOCK, Beyrouth: Institut français du Proche-Orient, 2008, 97-113.
- (23) حول هذا الموضوع وتفاصيله وفق الوثائق العثمانية والألمانية انظر:
- "La transformation des biens waqfs en propriété privée (Jérusalémité et étrangère) à Jérusalem", 114-118.
- Preine, T.: "La querelle du Muristan et la fondation de l'église du Rédempteur à Jérusalem", dans **De Bonaparte à Balfour: la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1799-1917**, sous la direction de Dominique Trimbur, Paris: CNRS, 2001, 345-361.
- (24) حول هذا الموضوع انظر:
- Sroor, Musa: **Fondation pieuses en mouvement: de la transformation des statuts de propriété de biens waqfs à Jérusalem (1858-1917)**, une thèse non publiée, Université de Provence-Aix Marseille I, 2005, 310-311.
- (25) انظر كتاب: أبو بكر، أمين: ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1917، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996.
- (26) حول هذا الموضوع انظر:
- "La transformation des biens waqfs en propriété privée (Jérusalémité et étrangère) à Jérusalem", 97-118.
- (27) بن أريه، يهوشوع: "القدس القديمة والجديدة في القرن التاسع عشر"، القدس دراسات في تاريخ المدينة، تحرير أمتون كوهن، القدس: ياد يتسحاق بن تسفي، 1990، 201.
- (28) حول هذا الموضوع انظر: الخالدي، رشيد: "حول منهجية الكتابة في تاريخ القدس"، مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي: دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي، تحرير: سليم تماري وعصام نصار، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005، 18-16.
- (29) Cohen, Amnon: **Jewish life under Islam: Jerusalem in the sixteenth century**, Boston: Harvard University Press, 1984. Cohen, Amnon: "The Ottoman Approach to Christians and Christianity in Sixteenth-Century Jerusalem", **Islam and Christian-Muslim Relations**, Vol. 7, No. 2, 1996, 205-212. Cohen, Amnon: "Communal Legal Entities in a Muslim Setting Theory and Practice: the Jewish Community in Sixteenth-Century Jerusalem". **Islamic Law and Society**, E.J. Brill, Leiden, 1996, 3,1, 75-90.

- (30) - Ben-Arieh, Yehoshua: **Jerusalem in the 19th Century: emergence of the new city**, Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1986. Ben-Arieh, Yehoshua: **Jerusalem in the 19th Century: the Old City**, Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1984.
- (31) معوز، موشيه: "القدس في الحقبة الحديثة - التغيرات السياسية والاجتماعية"، القدس: دراسات في تاريخ المدينة، تحرير: أمنون كوهن، القدس: ياد يتسحاق بن تسفي، 1990، 186.
- (32) "القدس في الحقبة الحديثة - التغيرات السياسية والاجتماعية"، 181.
- (33) لندمان: أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر، تل أبيب: دار النشر العربي، 1984، 66.
- (34) أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر، ص 9.
- (35) انظر كتاب: العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس**، القدس: مطبعة المعارف، 1961.
- (36) انظر كتاب: الخالدي، أحمد سامح: **المعاهد المصرية في بيت المقدس**، القدس: (د. ن)، 1946.
- (37) انظر كتاب: بن اريه، يهوشع: **مدينة في مرآة عهد**، القدس: ياد اسحق بن صفي، (د. س).
- (38) انظر كتاب: مناع، عادل: **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918** (قراءة جديدة)، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
- (39) انظر كتاب: مناع، عادل: **لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة 1831**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.
- (40) انظر كتاب: شولش، ألكسندر: **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**. ترجمة: كامل جميل العسلي، ط2، عمان: دار الهدى، 1990.
- Scholch, Alexander,: **Palestine in Transformation 1856-1882**, Washington, D.C: Institute for Palestine Studies, 1990.
- (41) - Auld, Sylvia (éd.): **Ottoman Jerusalem: the Living City: 1517-1917**, 2 vol., London: Altajir World of Islam Trust, 2000.
- (42) مناع، عادل: "هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني"، مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي: دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي، تحرير: عصام نصار وسليم تماري. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005، 62-79.
- (43) شولش، ألكسندر: "القدس في القرن التاسع عشر" القدس في التاريخ.، تحرير: كامل جميل العسلي، عمان: الجامعة الأردنية، 1990، 273-304.
- (44) انظر كتاب: أحياء القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر.
- (45) "القدس تحت حكم العثمانيين 1516-1831"، 231-273.

- (46) الجعبة، نظمي: "بين باب العامود وباب الخليل صراع الأبواب على الحدائق المقدسية"، مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي: دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي، تحرير: عصام نصار وسليم تماري، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005، 95-79.
- (47) ديفيس، روشيل: "القدس العثمانية، نمو المدينة خارج الأسوار"، القدس 1948، تحرير: سليم تماري، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17-42.
- (48) انظر: أبو الشعر، هند: "ملكية الأرض والأوقاف في القدس الشريف مع مطلع العهد العثماني 1516-1596"، القدس بين الماضي والحاضر: بحوث ندوة جامعة البتراء 21-22/5/2001، عمان: جامعة البتراء، 2002، 81-102.
- (49) انظر: المفصل في تاريخ القدس.
- (50) انظر: معاهد العلم في بيت المقدس.
- (51) صبري، بهجت حسني: "لواء القدس ما بين 1840-1873"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، مجلد 1، عمان، 1983، 13-50.
- (52) انظر: لواء القدس في أواسط العهد العثماني.
- (53) انظر:
- *Fondation pieuses en mouvement: de la transformation des statuts de propriété de biens waqfs à Jérusalem (1858-1917).*
- (54) انظر: "سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكالات منهجية"، ص 35-39.
- (55) انظر كتاب: المدني، زياد عبد العزيز: مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني 1831-1918، عمان: مطبعة الدستور التجارية، 2004.
- (56) انظر مثلاً:
- Ze'evi, Dror: "Women in 17th Century Jerusalem: Western and Indigenous Perspectives", *International Journal of Middle East Studies*, N. 27, 1995, 157-173.
- (57) السواري، نوفان رجا: "القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة 1700-1711: دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية"، مؤنة للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 8، 1999، 115-143.
- (58) "القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة 1700-1711: دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية"، 132.
- (59) "القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة 1700-1711: دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية"، 118.
- (60) "لواء القدس ما بين 1840-1873"، 13-50.
- (61) بيري، عوديد: "التغيرات السياسية وأبعادها على الأوقاف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر"، القدس: دراسات في تاريخ المدينة، تحرير: أمنون كوهن. القدس، 1990، 162-176.

(62) انظر كتاب: خصاونة، أسماء جاد الله : عائلات القدس المتنفذة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2006.

(63) انظر مثلاً: القضاة، أحمد حامد: نصارى القدس : دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- Jewish life under Islam : Jerusalem in the sixteenth century.

(64) انظر مثلاً:

- Agmona, Iris : **Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine**, Syracuse University Press, 2006.

* * *